

AR	تشخيص واقع الفساد المالي في الجزائر للفترة (2003-2017)
FR	Diagnostiquer la réalité de la corruption financière en Algérie pour la période 2003-2017
ENG	Diagnosing the reality of financial corruption in Algeria for the period 2003-2017

د. عبد الحق بن تقات Abdelhak BENTAFAT جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر abdelhak@gmail.com	ط.د. أسماء سلامي Asma SELAMI جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر sellamiasma@gmail.com	د. أحمد سلامي Ahmed SELAMI جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر sellami.ahmed.78@gmail.com
---	---	--

تاريخ الاستلام: 2018-02-07 تاريخ المراجعة: 2018-03-02 تاريخ القبول: 2018-05-10

المخلص: يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على أهم مظاهر الفساد المالي في الجزائر خلال الفترة (2003-2017)، وهذا بغية معالجة مواطن الضعف والتقدم بمجموعة من الحلول للتصدي لهذه الآفة التي سببت عليها تخلف كبير في الأوضاع الاقتصادية، وعلى وجه يهدد الاستقرار الاقتصادي للجزائر، خاصة في الوقت الراهن الذي تشهد فيه الجزائر قضايا متعددة لها علاقة بالفساد، وذلك بالتزامن مع قلة الموارد المالية التي لم تعد كافية للحفاظ على مستويات عالية من الإنفاق الحكومي. لهذا الغرض استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي. نتائج الدراسة تكشف عن وجود العديد من مظاهر الفساد المالي المستشرية في الجزائر، وتصاعد في وتيرة الاختلاسات والجرائم المالية بشتى أنواعها، حيث حلت الجزائر بحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية في المرتبة الـ 112 عالميا في سلم الفساد لعام 2017 من بين 180 دولة، بعدما كانت في المرتبة 108 سنة 2016، وحصلت على تصنيف منخفض بحصولها على درجة 3.3 من أصل 10 في مؤشر الفساد. ويبدو أن الجزائر مستمرة في تحقيق نفس النتائج منذ عام 2003، ما يعني أن الأجهزة المكلفة بمحاربة الفساد لم تكن لها الفعالية الكافية لأجل محاصرة هذه الآفة.

الكلمات المفتاحية: فساد مالي، تهريب أموال، نهب مال عام، تهريب ضريبي، غش ضريبي، تهريب جمركي، رشوة.

Abstract: The aim of this research is to highlight the most important aspects of financial corruption in Algeria during the period 2003-2017, in order to address the weaknesses and progress of a series of solutions to address this scourge, which will result in a large economic backwardness and in a way that threatens the economic stability of Algeria. At present, Algeria is witnessing several corruption-related issues, coupled with a lack of financial resources that are no longer sufficient to maintain high levels of government spending. For this purpose we will use the analytical descriptive approach. The results of the study reveal the existence of many manifestations of financial corruption rampant in Algeria, and the escalation of the frequency of embezzlement and financial crimes of all kinds, where Algeria ranked the 112th in the world in the ladder of corruption for 2017 out of 180 countries, after it was ranked 108 in 2016, Was rated low by 3.3 out of 10 in the Corruption Index. Algeria seems to be continuing to achieve the same results since 2003, which means that public authorities have not made significant efforts to encircle the hotspots of corruption.

It is clear that the continued manifestations of financial corruption will have a major economic backwardness and a threat to economic stability. Our task now is to identify mechanisms that would challenge and address this scourge and to combat domestic and international tax evasion in Algeria.

- *Preventive measures, which include: right of access, right-of-view, third party reporting, non-exaggeration of multiple taxes, collection from the source, reconciling the Treasury's interest with the abundance of its proceeds and the taxpayers' interest in relieving them. , Raising the level of the tax system, working on setting a standard for the salaries of the staff of the tax administration. To combat international tax evasion by taking the necessary measures to find out the sources of income of taxpayers abroad and to conclude international agreements to combat tax evasion by exchanging information between tax departments of Contracting States*

- *Penal methods: We mean the imposition of sanctions such as confiscation, fines and even imprisonment*

- *Moral methods: This is through raising the tax awareness, in addition to avoiding wasteful and wasteful and tightening control over public expenditures, and combating corruption in government expenditures, and this by developing educational and cultural curricula through the various media and activating their role in creating a culture of integrity and preservation of public money, And the fight against corruption through a long-term strategy, for the purpose of achieving loyalty between the individual and the state in addition to the reform and control of the banking system, to prevent the thieves of public money from hiding and hiding*

Therefore, the study recommended that Algeria should strive to activate combating the phenomenon of financial corruption in all its forms, if it is to maintain its economic stability and provide the necessary financial resources to revive the public treasury.

Keywords: Financial corruption, Money smuggling, looting of public money, Tax evasion, Tax fraud, Customs evasion, bribe.

مقدمة:

يُعد الفساد المالي من أكثر الظواهر العالمية التي تتعلق بالرأي العام، في الحديث عن طبيعة وأسباب الانتشار، وإجراءات مكافحته والقضاء عليه. ومن المعروف جيدا أن الفساد المالي منتشر في جميع الدول؛ فهو لم يعد قضية محلية، بل ظاهرة تتجاوز الحدود الدولية التي تؤثر على جميع المجتمعات والاقتصادات، مما يجعل التعاون الدولي لمنعه ومكافحته أمرا حتميا وضروريا. كما يُعتبر الفساد المالي أحد الظواهر التي تهدد جميع مجالات الحياة، ولا يمكن القضاء عليه إلا من خلال وضع إستراتيجيات شاملة، تشمل إجراءات رقابية وقائية وعلاجية، وتعزيز دور الأجهزة الرقابية في الكشف عن المخالفات المالية والإدارية، وكذلك تضافر كافة الجهود الرامية لتحديد مظاهره وتشخيص مسبباته، ومحاولة علاجه وتجفيف منابعه.

تشهد الجزائر في السنوات الأخيرة قضايا متعددة لها علاقة بالفساد، وتزامن هذا مع ارتفاع أسعار النفط العالمية التي سجلت مستويات قياسية بداية من سنة 2000، وتبني الجزائر لجملة من البرامج التنموية، نتيجة التوسع الكبير في الإنفاق الحكومي، والانخراط في نهج المشاريع الكبرى، والتي مست عديد القطاعات كالسكن؛ البناءات القاعدية؛ النقل؛ هياكل التعليم وغيرها. وقد تجسد الإنفاق الحكومي في عدة مخططات تنموية لفترات خماسية تمثلت في برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) الذي يعتبر أكبر برنامج تنموي تعرفه البلاد منذ الاستقلال إلى اليوم، وذلك لضخامة ميزانيته التي بلغت 286 مليار دولار. وتأتي هذه الميزانية تدعيما لميزانية البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) الذي

رُصد له أزيد من 200 مليار دولار، وبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) الذي استفاد بأكثر من 7 مليار دولار، وجدير بالذكر أن النفقات العمومية قاربت 18000 مليار دج، بما يعادل أكثر من 300 مليار دولار خلال العشرية (1999-2009) فقط¹. وبالتالي تحولت الجزائر إلى ورشة مفتوحة للمشاريع الكبرى، وفي نفس الوقت أدت إلى انتشار مظاهر الفساد المالي بمختلف أشكاله (رشوة، نهب للمال العام، صفقات مشبوهة،... إلخ). وتكبدت الجزائر من جرائه قرابة 30 مليار دولار بين عامي 2000 و 2010. فمذ سنة 2003 انفجرت العديد من قضايا الفساد، والتي أثرت على الاقتصاد الوطني².

من هنا جاءت هذه الورقة البحثية لتكشف عن أهم مظاهر الفساد المالي التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، والخروج بنتائج عملية تفيد في اقتراح الآليات اللازمة للتصدي لها ومكافحتها. وعليه، تتلخص إشكالية هذا البحث في السؤال الرئيسي التالي:

فيما تكمن أهم ملامح الفساد المالي في الجزائر، وكيف يمكن التصدي له؟

تأسيسا على ما تقدم، قمنا بتحديد الفرضية الأساسية التالية كأساس ومنطلق لمناقشة موضوع البحث، وهي:

أهم مظاهر الفساد تكمن في تهريب الأموال والتهرب الجمركي والضريبي والرشوة المقترنة بالصفقات. لغرض الإجابة على إشكالية هذا البحث وتحقيق أهداف الدراسة سنقوم باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وسيتم تنظيم هذه الورقة بنقسيمها إلى أربعة محاور، فضلا عن مقدمة وخاتمة احتوت على أهم نتائج الدراسة وتوصياتها. وقد خصص المحور الأول لبيان التأصيل العلمي لظاهرة الفساد المالي، أما المحور الثاني فخصص لابرز أهم مؤشرات الفساد المالي في الجزائر؛ وفي المحور الثالث سيتم تحديد موقع الجزائر في سلم الفساد، أما المحور الأخير فخصص للبحث في الحلول التي من شأنها التصدي والحد من ظاهرة الفساد.

أولا - التأصيل العلمي لظاهرة الفساد

1. مفهوم الفساد المالي: تعتبر ظاهرة الفساد المالي ظاهرة عالمية واسعة الانتشار، ذات جذور عميقة تأخذ أبعادا واسعة، وتتداخل فيها عدة عوامل، فهي تعترض عملية التطور والبناء في المجتمعات والبلدان على المستويين العام والخاص، لأنها تهدف إلى تغليب المصلحة الفردية على المصالح العامة بطرق غير مشروعة، وأصبحت تهدد جميع مجالات الحياة، ولا يمكن القضاء عليها إلا من خلال تضافر كافة الجهود الرامية إلى تجفيف منابعها، وتشخيص مسبباتها ومحاولة علاجها بصورة جذرية³.

ونجد من الصعوبة بمكان ايجاد تعريف محدد ودقيق ومتفق عليه للفساد المالي، هذه الصعوبة ترجع لأسباب عديدة من بينها؛ تعقد ظاهرة الفساد وتشعب معالمها و أسبابها، واختلاف مناهج دراستها وتعدد أشكال التعبير عنها، إلا أنه يمكن إعطاء بعض التعاريف التي وردت في بعض الدراسات كما يلي:

تعرفه **منظمة الشفافية الدولية** بأنه " استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة، أما **البنك الدولي** فقد اعتبر الفساد بأنه إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب رشوة أو عمولة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمنافسة عامة. كما عرف الفساد على أنه سوء استخدام السلطة من أجل تحقيق مكسب خاص، أو أنه السلوك البيروقراطي المنحرف الذي يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير شرعية وبدون وجه حق. كما يمكن تعريف الفساد بأنه عدم الالتزام المتعمد بعدم ترقية المصالح الشخصية والعائلية جانبا في اتخاذ القرارات بمعرفة الموظفين الحكوميين⁴.

كما عُرِف الفساد المالي بأنه " تلك الانحرافات المالية المبنية على مخالفة القوانين والأنظمة ومختلف الأحكام المعتمدة في أي مؤسسة أو تنظيم كالاختلاسات، التهرب الضريبي...⁵. كما يعرف أيضا بأنه: " ذلك السلوك المنافي للقوانين والأخلاق والقائم على الأخلاق بالمصالح والواجبات العامة من خلال استغلال المال العام لتحقيق مصالح خاصة"⁶. كما تم تعريفه بأنه " مجموعة من المخالفات السلبية التي يرتكبها الفرد الموظف عند إنجاز المعاملات المالية، سواء ما يرتبط منها بالمصلحة العامة أو بمصلحة المواطنين الذين يتعاملون مع المؤسسة"⁷.

2. الأسباب الاقتصادية لحدوث الفساد المالي: توجد عدة أسباب لانتشار ظاهرة الفساد المالي، متمثلة بتدهور الأوضاع الاقتصادية مثل التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة، وتدني المستوى المعيشي للفرد بسبب قلة الأجور والرواتب وقلة توفر فرص العمل، وما ينتج عنه من زيادة في معدلات البطالة وضعف في الاستثمارات المحلية والأجنبية وعدم الاستقرار وسوء التخطيط وغيرها من العوامل الاقتصادية التي تدفع بالأفراد إلى ارتكاب عمليات فساد مالي بهدف الحصول على الدخل الممكنة لممارسة حياتهم الطبيعية⁸.

ثانيا - واقع الفساد المالي في الجزائر: رغم المجهودات التي تبذلها الحكومة للقضاء على الآفات التي تعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وتمس بمصادقية مؤسسات الدولة، إلا أن ثمة بعض المظاهر السلبية التي لا تزال تميز الاقتصاد الوطني، ومن بينها على وجه الخصوص الفساد المالي. هذا الأخير يتمثل في مجمل الانحرافات المالية، ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها، ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية⁹. لقد أصبح الفساد المالي آفة متفشية في كل من القطاعين العام والخاص على حد سواء في جميع أقطار العالم، وفي الجزائر تفشت الظاهرة بشكل رهيب، حتى أنه أصبح لا ينصرم يوم من الأيام دون أن نسمع أو نقرأ أو نُبلِّغ بإحدى وسائل الإعلام عن هذا الشبح المرعب. في هذا الجزء من البحث سنتطرق إلى أهم مظاهر الفساد المالي التي تؤثر على موارد الخزينة العامة للدولة كما يلي:

1. تهريب الأموال: يلعب الفساد المالي دورا بارزا في عرقلة النشاط الاقتصادي للدولة، وتحويل جزء هام من الأموال عن مجراها الطبيعي، فانتشار ظاهرة الرشوة يسمح بتهريب واسع للأموال نحو الخارج. ويمكن

قياس حجم رؤوس الأموال التي يتم تهريبها من خلال مجموعة من الطرق المعقدة، غير أن أهمها والتي يتبعها البنك العالمي، تعرف بطريقة البواقي التي تحمل الصيغة التالية:

$$\text{هروب رؤوس الأموال} = (\text{مبلغ القروض الخارجية التي تمت تعبئتها} + \text{الاستثمارات الأجنبية المباشرة}) - (\text{العجز في الحساب الجاري} + \text{الزيادة في الاحتياطات الدولية}).$$

تُقدر الأموال التي تم تهريبها من الاقتصاد الوطني خلال الفترة (1986-1988) فقط، حسب المؤسسات المالية الدولية بـ 9,7 مليار دولار، وهي الفترة التي عرف فيها الاقتصاد الوطني أزمة حادة، وذلك في أعقاب انخفاض أسعار المحروقات إلى أدنى مستوياتها، وانفجار أزمة المديونية. وقد ارتفع الرقم السابق في نهاية سنة 1990 ليلبلغ 16,3 مليار دولار، حسب نفس المصدر، وهو ما يعادل قيمة الإنتاج الوطني لكل القطاعات لسنة 1992، ويمثل في نفس الوقت حوالي 60% من مديونية الجزائر الخارجية للسنة ذاتها¹⁰. وقد كشفت منظمة النزاهة الدولية في تقريرها الصادر سنة 2008، أن شبكات الفساد في الجزائر كلفت الدولة فاتورة خيالية، حيث تمكنت من تهريب 13,6 مليار دولار خلال الفترة (2000-2008) بمعدل 1,7 مليار دولار سنويا¹¹. إن هذا المبلغ يسمح في حال تمت المحافظة عليه واستثماره محليا، ببناء 652 800 مسكن على أساس سعر متوسط في حدود 150 مليون سنتيم للمسكن الواحد، حسب أسعار التكلفة الرسمية المعتمدة من طرف الحكومة للسكنات الاجتماعية، وبالتالي يمكنها حل أزمة السكن. وتعتبر الجزائر ثالث دولة إفريقية متضررة من تهريب الأموال بعد كل من نيجيريا ومصر، حيث حُددت قيمة الأموال المهربة من الجزائر حسب تقرير لمنظمة غير حكومية للنزاهة المالية العالمية الأمريكية بحوالي 26 مليار دولار، وهذا خلال 40 سنة¹².

وقد حذرت المنظمة، الجزائر التي تعاني من هذه الظاهرة، من عواقب التكلفة الاقتصادية والاجتماعية المزدوجة التي تتحملها الخزينة العمومية، والشرائح الأكثر فقرا وهشاشة. مشددة على أن حوالي 65% من تلك الأموال المهربة إلى الخارج، من التلاعب والغش الضريبي، وتضخيم عمليات الفوترة في المعاملات التجارية الدولية، ما ينجم عنه أيضا خسائر في المداخيل الجبائية. إن الجزائر تعيش حالة من التكالب على ممتلكاتها ومكتسباتها بشكل غير مسبوق¹³. وتعتبر فضيحة القرن (فساد إمبراطورية الخليفة) من أمثلة الفساد الكبيرة التي ضربت الاقتصاد الوطني، حيث قُدرت الأموال المنهوبة والمسروقة والمهربة إلى خارج البلاد بنحو 5 مليارات دولار، بينما يقدرها المصفي القضائي بنحو 15 مليار دولار¹⁴.

2 - التهرب الجمركي: تمثل الحقوق والرسوم الجمركية مصدرا ماليا هاما للخزينة العمومية للدولة، لهذا فإن أي تهرب من تسديد الحقوق والرسوم الجمركية مهما اختلفت صورته وأشكاله، يشكل نزيفا لموارد الدولة. وهذا ما يجعل إدارة الجمارك تقوم بمحاربهه بالطرق القانونية المتوفرة، حرصا على حماية المنتجات الوطنية، والمحافظة على ثروة البلاد وعلى توازن الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

3 - التهرب الضريبي المحلي: التهرب الضريبي ظاهرة اجتماعية خطيرة تضر بالاقتصاد الوطني، وتُفوت على الدولة تنفيذ سياساتها المالية لأهدافها وأغراضها التنموية، نظرا لفقدان الخزينة العامة للدولة لموارد

مالية من المفروض توفيرها من قبل النظام الضريبي. وهو يعني التخلص من عبء الضريبة كلياً أو جزئياً دون مخالفة أو انتهاك القانون¹⁵، وذلك نتيجة استنفادته من بعض الثغرات الموجودة في التشريع الضريبي. كأن تلجأ بعض الشركات إلى توزيع أرباحها على شكل أسهم مجانية لصالح مساهميها، للتخلص من أداء الضريبة على إيرادات القيم المنقولة، وذلك في حالة عدم النص القانوني على تناول مثل هذه الأوعية، وهي الأسهم. كذلك إنتاج بعض السلع بمواصفات تختلف عن المنصوص عليها في القانون، تجنباً لأداء ضريبة الإنتاج¹⁶. كما يحاول البعض تعمد إعطاء معلومات غير صحيحة عن الدخل، أو الامتناع عن تقديم تقرير، أو المبالغة في تقدير التكاليف الواجبة الخصم، أو الامتناع عن الدفع وإخفاء الأموال، حتى لا تتمكن الإدارة من تحصيل دين الضريبة¹⁷.

وقد بلغ التهرب الضريبي في الجزائر مستوى عال جداً، أين بلغ سنة 1994 مبلغ 9 208 مليون دينار وهو مبلغ لا يستهان به، أما في سنة 1995 تقلص المبلغ إلى 6 962 مليون دج، وهو مبلغ مرتفع إذا ما قورن بمستوى الإيرادات الضريبية على مستوى الموازنة¹⁸. وقد تذيلت الجزائر ترتيب الدول عالمياً وإقليمياً في مؤشر التسديد الضريبي الذي أورده التقرير¹⁹ الجديد للبنك الدولي لعام 2010، واحتلت المرتبة الأخيرة ضمن 183 دولة التي اعتمدها التقرير، ما يعني أنها بعيدة جداً عن المستوى الدولي في تسديد الضرائب²⁰. وتشير الإحصائيات إلى أن قيمة التهرب الجبائي في الجزائر تقدر بحوالي 1.05 مليار دولار سنوياً²¹.

4. التهرب الضريبي الدولي: لم يعد التهرب من الضرائب يقف عند حدود الدولة الواحدة، بل أصبح التهرب الضريبي يتم على المستوى الدولي، ويتضح ذلك عندما يلجأ المكلف إلى تهريب أمواله إلى خارج البلاد حتى لا تتمكن الدوائر الضريبية من تحصيل الضرائب المفروضة عليه، أو عندما تكون بعض مصادر الدخل الخاضعة للضريبة موجودة في خارج البلاد. ويعمد المكلف إلى عدم التصريح بوجود هذه المصادر بالمرة أو يخفي جزءاً منها²². والتهرب الضريبي على المستوى الدولي هو تهرب اقتصادي، بمعنى أنه ذو تأثير اقتصادي على المجتمع، يتمثل في ضياع مورد من الموارد الأساسية والحيوية للدولة في الظروف العادية²³.

5. الغش الضريبي: يقصد بالغش الضريبي تلك السلوكيات والممارسات التي تتم بهدف التحايل وتجنب أداء الضريبة وهذا خارج إطار القانون²⁴. ويؤدي إلى النقص في موارد الدولة والحد من قدرتها على القيام بواجباتها وتغطية النفقات. لقد قام الاقتصادي *Alex Gobham* من جامعة أكسفورد (2005) باستخدام نموذج اقتصادي لتقدير المبلغ الإجمالي للإيرادات الضريبية الضائعة، نتيجة توظيف الأصول الشخصية في *الملاذات الضريبية*²⁵، وتحويلات أرباح المؤسسات نحو الخارج، فتوصل إلى أن الدول النامية تفقد سنوياً 50 مليار دولار من الإيرادات نتيجة اللجوء إلى الملاذات الضريبية وتحويلات أرباح المؤسسات، يضاف إلى ذلك فقدانها عوائد ضريبية تقدر بـ 285 مليار دولار نتيجة التهرب الضريبي المحلي، وهو ما يساوي بالمجموع 335 مليار دولار²⁶.

يترتب على الفساد في مجال القطاع الضريبي آثارا خطيرة، حيث يُعد انتشاره من أخطر التحديات التي تواجه عملية تعبئة الإيرادات الحكومية، إذ أنه يسهم في تدني كفاءة الجهاز الضريبي، ويحد من حجم الموارد الضريبية. بالإضافة إلى الانخفاض الزائف في الطاقة الضريبية. فإذا كان صانع السياسة المالية سيضع حجم الإيرادات الحكومية، ويخطط حجم الإنفاق الحكومي على أساس الطاقة الضريبية الزائفة، فإن السياسة الاقتصادية لن تستطيع تحقيق ما ينشده المجتمع من أهداف مختلفة، سواء ما يتعلق منها بتحقيق النمو الاقتصادي، أو تمويل الإنفاق العام. ويترتب على الفساد الممتد وانتشاره في القطاع الحكومي آثارا على تخصيص الإنفاق العام، مما يؤدي إلى تحقيق أدنى نفع ممكن من هذا الإنفاق وليس أقصى نفع ممكن منه.

6. الفساد في النفقات الحكومية: هناك مشكلة مدمرة تعاني منها الدول النامية في مجال الإنفاق الحكومي، وهي الفساد بصوره المختلفة، إلى درجة أن أحد الباحثين يقدر الإنفاق غير المنتج في الدول النامية بحوالي 10% من دخلها القومي. وفي دراسة علمية صادرة عن البنك الدولي حول الفساد في الدول النامية، إشارة إلى أن الفساد في الأجهزة الحكومية لهذه الدول، يمثل خطرا ليس فقط على موارد الدولة، بل على النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بأكملها²⁷. من صور الفساد في النفقات الحكومية للجزائر ما يلي:

(أ) **التبذير؛ الإسراف؛ الاختلاس والنهب في استخدام المال العام:** فهناك مشاريع تبدأ وتتوقف أو تنفذ بالمخالفة للمواصفات، وتخصيص مبالغ مالية لمشاريع على الورق، وهذه إحدى مظاهر الإهدار للمال العام. وتجدر الإشارة إلى أن الإلغاء التعسفي لكبريات المشاريع الصناعية في بداية الثمانينيات كان منطلقا للتراجع عن المسار الإنمائي، وتفضيلا لسياسة التشجيع على الاستهلاك المفرط، والتبذير على حساب المجهود والاستثمار المنتج. ويكون التبذير في الإنفاق العام من خلال منح تراخيص، أو إعفاءات ضريبية، أو جمركية، لأشخاص أو شركات بدون وجه حق، بهدف استرضاء بعض الشخصيات في المجتمع، أو تحقيق مصالح متبادلة، أو مقابل رشوة. مما يؤدي إلى حرمان الخزينة العامة من أهم مواردها. أما عن الاستهلاك الزائد عن الحاجة فقد أحدث ثُغرا في الادخار، كانت له علاقة مباشرة بضعف الدخل الفردي وغلاء المعيشة، وارتفاع الديون الخارجية، وانخفاض معدلات الاستثمار وانتشار البطالة²⁸. وهناك صور عديدة للإسراف والتبذير والاختلاس والنهب في استخدام المال العام. ونهب المال العام يعني الحصول على أموال الدولة والتصرف بها من غير وجه حق تحت مسميات مختلفة. ومن صور الإسراف والتبذير والاختلاس والنهب في استخدام المال العام نذكر كذلك ما يلي:

• تبديد الأموال العامة في الإنفاق المظهري الحكومي (المباني الحكومية والمطارات الفاخرة، الأثاث الفاخر)؛

• المبالغة في استخدام المقتنيات العامة للأموال الشخصية لتحقيق مآرب خاصة لبعض ذوي النفوذ؛

• الاختلاس المعبر عنه بتضخيم فواتير الإنفاق العام لصالح أفراد أو طبقات معينة؛

- الدعاية والإعلان والنشر في الصحف والمجلات في المناسبات والتهاني والتعازي والتأييد والتوديع؛
- إنفاق الملايير في مظاهر الاستقبال والحفلات، وهي تئن تحت ثقل الديون، بالإضافة إلى المبالغة في نفقات التمثيل الخارجي... الخ؛
- سوء تنظيم الجهاز الحكومي وزيادة عدد العاملين فيه عن القدر اللازم لأداء الأعمال، إضافة إلى عدم التنسيق في العمل بين الأجهزة الحكومية، كما هو الحال بالنسبة لقطاع المياه والكهرباء وتعبيد الطرقات.

ب) الرشوة المقترنة بالصفقات العمومية:

الرشوة هي أخذ الموظف قدرا من المال مقابل تقديم خدماته للآخرين بدون وجه حق، وتعد الرشوة من بين الأشكال الصريحة لجريمة الفساد في الجزائر²⁹. كما تعتبر الرشوة أهم تعبير عن الفساد المالي، وهي كذلك فعلا، لأنها تلحق الدوائر الإدارية ودوائر الخدمات على كل المستويات. وفي البلاد العربية، يقترن انتشار الرشوة بالصفقات العمومية ومنح رخص الاستغلال في منشآت القطاع العام. وتذهب منظمة (شفافية دولية) إلى أن الفساد المتعلق بمنح الصفقات خارج محددات المنافسة من شأنه أن يضعف موارد الحكومة ويزيد من الإنفاق العام³⁰. كما يشوه الفساد تركيبة النفقات العامة، ويؤدي إلى إضعاف الرقابة على القطاع العام. وحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2010، فإن ضحايا الفساد .نعني بهم الأشخاص الذين واجهوا حالة رشوة. في الجزائر، قد بلغت نسبتهم في سنة 2008 القيمة 28%³¹، وهي نسبة مرتفعة جدا لها دلالة خطيرة على استفحال الظاهرة في أوساط المجتمع الجزائري.

وإذا ما تفشت الرشوة بين موظفي الدولة، فإن المال وإن كان مصدره سحتا، سيكثر بيد تلك الفئات، وسينعكس على استهلاكها الإنفاقي، بموجب المال الذي زاد معها، وبالتالي ينضم عدد جديد إلى كفة الإسراف الإنفاقي، مع زيادة أعداد كثيرة في ميزان الفقراء، وهذا يؤدي إلى تأثير سلبي على حجم مدخرات المجتمع³². وإن انتشار الرشوة في البلدان النامية، ومنها الجزائر، لا يعود إلى كون هذه البلدان مختلفة عن غيرها، بل لأن الظروف مواتية، وتؤدي للطمع في الربح الكبير جدا بسبب الفقر وضعف مداخيل الموظفين³³.

في هذا الإطار تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن أكثر من تريليون دولار يتم دفعها سنويا كرشاوى على مستوى العالم، وهو ما يزيد قليلا عن 3% من دخل العالم حسب أرقام عام 2000. ومازالت التقارير الدولية تقدر مبلغ الرشاوى التي تمنحها بعض الشركات الصناعية، لشراء أصول القطاع العام في إطار الخصخصة بـ 80 مليار دولار سنويا، وهو ما يقارب المبلغ الذي تخصصه الأمم المتحدة لبرنامج محاربة الفقر. وسنجد أن تقريرا صادرا عن منظمة الشفافية الدولية لعام 2005، يقدر قيمة الرشوة سنويا بـ 4 تريليون دولار، وأن جرائم الأموال من أكثر الجرائم نموا في العالم، وأنها تقدر سنويا بحوالي 500 مليار يورو. وأن الأموال التي تهدر فقط على مجال محدد؛ مجال المشتريات الحكومية تقدر بحوالي 400 مليار سنويا. وفي تقرير البنك الدولي أن تكلفة الفساد على الاقتصاد العالمي تبلغ حوالي 1,5

تريليون دولار، وكان من الممكن لهذه الأموال أن تحدث فرقا في جهود تلك الدول، من أجل زيادة الاستثمار، ومحاربة الفقر، وضمان التنمية المستدامة، لو أنه تم توظيفها في الاقتصاد³⁴.

ثالثا - موقع الجزائر في سلم الفساد:

يوضح دليل منظمة الشفافية الدولية الجديد الفساد العام في 183 دولة، ويقوم بترتيب الدول من 0 إلى 10، حيث يشكل الصفر أعلى مستويات الفساد بينما تشكل الـ10 أدنى المستويات. يوضح الجدول (1) تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر للفترة (2003-2017).

الجدول (1): تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر للفترة (2003 - 2017)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
قيمة المؤشر	2,6	2,7	2,8	3,1	3,0	3,2	2,8	2,9	2,9	3,4	3,6	3,6	3,6	3,4	3,3
الرتبة عالميا	88/133	97/146	97/159	84/163	99/180	92/180	111/180	105/178	112/183	105/174	94/175	100/175	88/168	108/175	112/180

المصدر: اعداد الباحثين بناء على معطيات الموقع: www.transparency.org

من الجدول نلاحظ أن مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره المنظمة، عرف نسبا متزايدة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2003 و2006، نظرا لانخفاض معدلات الفساد نسبيا خلال هذه الفترة. لكن في سنة 2007 نلاحظ أن المؤشر قد انخفضت قيمته، مما يدل على أن الوضع خلال هذه السنة عرف زيادة في معدلات الفساد، لتسجل بعدها انتعاشا سنة 2008 بمعدل بلغ 3,2، وهو يعتبر كأعلى قيمة عرفتها الجزائر منذ عشرين سنة مضت. لكن ما لبث هذا المؤشر حتى انخفض إلى 2,8 نقطة سنة 2009، نظرا لانتشار عمليات الفساد وتساعد وتيرة الاختلاسات والجرائم المالية بشتى أنواعها. في حين عرف هذا المؤشر نسبة ثابتة خلال السنتين الأخيرتين، لكن بتحسن طفيف مقارنة بسنة 2009.

في عام 2011 احتلت الجزائر المرتبة الـ112 عالميا في سلم الفساد من بين 183 دولة، بعدما كانت في المرتبة 105 سنة 2010، وحصلت على تصنيف منخفض جدا بحصولها على درجة 2,9 من أصل 10 في مؤشر الفساد³⁵. وهذه الدرجة ضعيفة جدا بالنسبة لمنظمة الشفافية الدولية، التي تعتبر أن حصول أي دولة على أقل من 3 نقاط، هو مرادف لانتشار الفساد بشكل واسع في دواليب وأجهزة ومؤسسات الدولة. ولم تتعد الجزائر كثيرا عن مؤشر "فاسد جدا"، بحكم أن تصنيف 0 يعني "فاسد جدا" وتصنيف 10 يعني "تنظيف جدا". وفي عام 2017 احتلت الجزائر المرتبة الـ112 عالميا في سلم الفساد من بين 180 دولة، بعدما كانت في المرتبة 108 سنة 2016، وحصلت على تصنيف منخفض بحصولها على درجة 3,3 من أصل 10 في مؤشر الفساد. ويبدو أن الجزائر مستمرة في تحقيق نفس النتائج منذ 2003، ما يعني في منظور الهيئة الدولية أن أجهزة مكافحة الفساد لم تبذل مجهودات يُعتد

بها من أجل محاصرة بؤر الفساد المستشرية في البلاد، وتساعد وتيرة الاختلاسات والجرائم المالية بشتى أنواعها.

رابعا . سبل التصدي لظاهرة الفساد المالي في الجزائر :

من الواضح أن استمرار مظاهر الفساد المالي المذكورة سابقا، سيزنّب عليه تخلف كبير في الأوضاع الاقتصادية، وعلى وجه يهدد الاستقرار الاقتصادي. وتتحصر مهمتنا الآن في تحديد الآليات التي من شأنها أن تحد وتصدى لهذه الآفة، حيث سنتطرق إليها تباعا كما يلي:

مكافحة التهرب الضريبي المحلي والدولي:

للقضاء على ظاهرة التهرب الضريبي يجب البحث عن طرق لمكافحته والتي من بينها ما يلي:

1. أساليب وقائية: ونقصد بها³⁶:

- حق الإطلاع: حيث يجوز لموظفي الضريبة الإطلاع على الوثائق، والملفات التي بحوزة المكلف، وذلك ضمن حدود القانون، مما يجعل المكلف يقدم معلومات صحيحة؛
- تقديم إقرار مؤيد باليمين: حيث تلجأ بعض التشريعات الضريبية إلى الطلب من المكلف، حلف يمين بشأن صحة المعلومات التي يقدمها للدوائر الضريبية، كما يحصل في فرنسا؛
- التبليغ بواسطة الغير: تجيز بعض القوانين في بعض الأحوال لكل شخص أن يدلي إلى الدوائر المالية بمعلومات، من شأنها أن تساعد في اكتشاف التهرب الضريبي؛
- عدم المبالغة في تعدد الضرائب: يجب أن تفرض الضرائب بالسعر والعدد القابل للتطبيق، وأن تتلاءم مع الوضع الاقتصادي السائد وإمكانيات المواطنين؛
- الجباية من المصدر: تلجأ بعض الدول إلى جباية الضريبة من منبعها، وذلك كي تضمن توريدها للخزانة وتقليل احتمالات التهرب، كأن تقتطع الضريبة على دخل الموظف من رب العمل قبل توزيعه على العاملين، أو اقتطاع ضريبة الإنتاج من المصنع؛
- التوفيق بين مصلحة الخزينة العامة في وفرة حصيلاتها ومصلحة المكلفين في تخفيف الأعباء عنهم³⁷؛
- عدالة التشريعات الجبائية: لأن للعدالة أثر كبير على تصرفات المكلف بالضريبة تجاه الإدارة الضريبية؛
- تبسيط النظام الجبائي: ويقصد بذلك السهولة في الفهم للتشريع الضريبي، وتبسيط إجراءات الربط والتحصيل وبالتالي سهولة التطبيق؛
- رفع مستوى الجهاز الضريبي: وذلك بإنشاء إدارة ضريبية فعالة، تتكون من مواطنين على درجة كبيرة من النزاهة، وتقوم بعملية المراقبة الدائمة والصارمة. وينأتى ذلك بتوفير الوسائل البشرية المتخصصة، والوسائل المادية التي تُمكن مصالح الضرائب من رفع مستوى الخدمات التي تؤديها، وإقامة وتفعيل خلايا الاستعلام المالي؛

• العمل على تحديد معيار لرواتب موظفي الإدارة الضريبية: أي أن تكون الرواتب توافق مستوى المعيشة السائد في المجتمع، حتى يشعر الموظف بالرضا عما يتقاضاه، ولا يشعر بالصرع بين قوى الشر المتمثلة في الرشاوى والتزوير وغيرها، وبين قوى الخير النابعة من فطرته؛

• مكافحة التهرب الضريبي الدولي: وذلك بإتباع وسيلتين إحداهما داخلية والأخرى خارجية، وهما³⁸:

☒ اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعرفة مصادر دخل المكلفين في الخارج، ومقدار الأرباح التي يحصلون عليها، كأن تلزمهم الدولة بتقديم كشوف بذلك، أو بالإطلاع على حسابات البنوك، لمعرفة وتحديد الدخول التي يحصل عليها عملاؤها من الخارج، أو بإلزام البنوك بتقديم كشوف مفصلة بذلك، أو بأن تقتطع منها الضرائب المستحقة عليها مباشرة، وتدفعها إلى الخزينة العامة؛

☒ عقد الاتفاقيات الدولية لمكافحة التهرب الضريبي، بتبادل المعلومات بين الدوائر الضريبية للدول المتعاقدة.

2. **أساليب جزائية:** ونقصد بها فرض العقوبات كالمصادرة، الغرامات وحتى الحبس. ورفع العقوبات إلى الدرجة التي يشعر فيها الممول بارتفاع تكلفة عدم الامتثال الضريبي. والدولة مطالبة اليوم بتبني إجراءات رادعة للحد من نقشي ظاهرة التهرب الضريبي، الذي له أثارا وخيمة على حجم الإيرادات الضريبية للدولة.

3. **أساليب معنوية:** ويكون ذلك من خلال رفع الوعي الضريبي، وإرساء علاقة قوية بين الإدارة الضريبية والمكلف بالضريبة، عن طريق تحسين العلاقة بينهما، وتعميم مفهوم الواجب الضريبي لدى المكلفين، من خلال تبيان أهمية الضريبة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية لجميع أفراد المجتمع. وتبقى القناعة ببرامج الإنفاق العام إحدى ضمانات الأداء الأساسية في الضريبة، فلطريقة إنفاق حصيلة الضريبة تأثير في نفسية دافعي الضرائب، وفي زيادة أو نقص إلزامهم الضريبي³⁹.

(أ) **تجنب الإسراف والتبذير:** لا شك أن ترشيد النفقات، يتطلب القضاء على جميع أوجه الإسراف والتبذير سواء كان خاصا أو عاما. ولا يشمل الإسراف الإنفاق الزائد عن الحد فقط، بل الإنفاق على المشاريع التي لم تُدرس دراسة كافية، أو التي لا يحتاج المجتمع إليها. إذن يتطلب الأمر، عدم التبذير في بعض المصاريف غير الضرورية، والحد من الضياع، وبالأخص في المجالات التي يمكن تسميتها بغير المنتجة، إلى جانب القضاء على الإنفاق التفاخري والمظهري، كبناء القصور الضخمة والمكلفة، والتي لا تخدم سوى القائمين على الجهاز الحكومي في تفنيت المال العام. والالتزام بتوجيه الإنفاق إلى المشاريع ذات الضرورة الاقتصادية.

(ب) **تشديد الرقابة على النفقات العامة:** ان الرقابة المالية تهدف إلى ضمان احترام أموال الدولة من الضياع والاختلاس، ومن كل أشكال التلاعب، التي تؤدي إلى تدهور اقتصاديات الدولة. وقد أدت ظاهرة تزايد الإنفاق العام، إلى التفكير في ضرورة إعمال الرقابة بكل أشكالها، سياسية وبرلمانية وقضائية وتقنية، لأجل الوصول إلى ترشيد النفقات العامة للدولة. إلى هنا يظهر جليا دور الرقابة المالية في كبح هذا التزايد المستمر لهذه النفقات، دون الزيادة المتبوعة في المنفعة الحقيقية، وذلك بوضع ضوابط حتى يؤدي

الإففاق آثاره المرجوة. وهذا ما لا يتم إلا بضوابط منها ضابط المنفعة العامة، وضابط الاقتصاد في الإففاق⁴⁰.

- ضابط المنفعة العامة: إذ لا يمكن تبرير النفقة العامة، إلا بالقدر الذي تحققه من النفع العام الذي يترتب عنه. وبهذا إن لم يكن للمنفعة أي فائدة أو منفعة عائدة على الأفراد في أي مجال، ومهما كان، فإن الدولة هنا لن تكون مبررة في تدخلها بالإففاق على هذه الصورة، وتبقى مسؤوليتها قائمة.

- ضابط الاقتصاد في النفقة: فالحكومة وباقي الهيئات الإدارية عندما تمنح لها الإجازة من البرلمان لتنفيذ النفقات وفق قانون المالية، فيجب عليها أن لا تتفق إلا وفق الاعتمادات الممنوحة، كما يجب أن تجتنب كل سبل التبذير، بأن لا تتفق مبلغا دون مبرر. وهنا يأتي دور الرقابة المالية التي تجسد حقيقة مبدأ الاقتصاد في الإففاق بصورها المختلفة سابقة وآنية ولاحقة، لتجنب مواطن الخلل وإصلاحها في حال وقوعها. وهذا ما هو منوط بالأجهزة والهيئات الرقابية الداخلية كانت أو خارجية. ومن هنا تحقق الغاية من ترشيد النفقات العامة. ومنتهى ذلك هو تحقيق أكبر قدر من النفع العام في أقرب الآجال، وبأقل التكاليف وبأحسن الأداء⁴¹.

(ت) **مكافحة الفساد في النفقات الحكومية:** إن أمام الجزائر مجالا واسعا لمحاربة الفساد في الأجهزة الحكومية. وهذا لا يمكن أن يتحقق من خلال حلول جزئية، بل ينبغي أن تكون شاملة، تتناول جميع مرتكزات الإدارة، من بنيتها وهيكلتها، إلى العنصر البشري العامل فيها، إلى أساليب العمل السائدة فيها. ويمكن وضع بعض الحلول والمعالجات الضرورية، للحد من هذه الظاهرة، والخروج بنتائج ايجابية بناءة، تسهم في الحفاظ على المال العام. والخطة لمعالجة حالة الفساد منها:

• وضع المناهج التربوية والثقافية عبر وسائل الإعلام المختلفة، وتفعيل دورها في إنشاء ثقافة النزاهة وحفظ المال العام، ومحاربة الفساد عن طريق إستراتيجية طويلة المدى، لغرض تحقيق الولاء بين الفرد والدولة؛

• إصلاح النظام المصرفي والسيطرة عليه، لمنع سارقي المال العام من الاختباء والتخفي فيه؛

• تكوين مؤسسات رقابية مستقلة، تشرف على مراقبة العمل في الهيئات الحكومية والخاصة، واستحداث وحدات رقابية داخل أجهزة العدالة الجنائية، للحد من وقوع جرائم الفساد، وملاحقة هذه الجرائم بعد وقوعها؛

• تشديد العقوبات على مرتكب جرائم الفساد، لتشكيل منظومة ردع لكل من تسول له نفسه الانزلاق في هذا المنزلق الخطير، وإزالة جميع المعوقات التي تمنع من الحصول على التعويض ومحاسبة الجاني؛

• الاستعلام بشكل دوري عن مصادر الثروة لدى المسؤولين لضمان كشف عمليات الفساد لديهم إن وجدت.

• تشديد الرقابة بكل أشكالها، سياسية وبرلمانية وقضائية وتقنية لأجل الوصول إلى ترشيد النفقات العامة للدولة، وضمان احترام أموال الدولة من الضياع والاختلاس، ومن كل أشكال التلاعب.

خاتمة:

لقد تبين من خلال هذا البحث أن الجزائر شهدت في السنوات الأخيرة قضايا متعددة لها علاقة بالفساد المالي، والذي أثر سلبا على قدرة الدولة في أداء دورها التنموي، وقد تزامن ذلك مع ارتفاع أسعار النفط العالمية والتي سجلت مستويات قياسية بداية من سنة 2000، وتبني الجزائر لجملة من البرامج التنموية، نتيجة التوسع الكبير في الإنفاق الحكومي والانخراط في نهج المشاريع الكبرى، وفي نفس الوقت أدت إلى انتشار مظاهر الفساد المالي بمختلف أشكاله (تهريب الأموال؛ نهب الأموال العمومية؛ التهرب والغش الضريبي؛ التهرب الجركي؛ الرشوة المقترنة بالصفقات العمومية؛ الصفقات المشبوهة،... إلخ)، وهو الأمر الذي يمكن أن يترتب عليه تخلف كبير في الأوضاع الاقتصادية، وعلى وجه يهدد الاستقرار الاقتصادي للجزائر، خاصة في الوقت الراهن الذي تشهد فيه الجزائر قضايا متعددة لها علاقة بالفساد، وذلك بالتزامن مع قلة الموارد المالية التي لم تعد كافية للحفاظ على مستويات عالية من الإنفاق الحكومي، وهذه النتائج تؤكد على صحة الفرضية الأساسية للبحث، التي تقر بأن أهم مظاهر الفساد تكمن في تهريب الأموال والتهرب الجركي والضريبي والرشوة المقترنة بالصفقات. في هذا الشأن ونتيجة لتصاعد وتيرة الاختلاسات والجرائم المالية بشتى أنواعها، حلت الجزائر في المرتبة الـ112 عالميا في سلم الفساد لعام 2017 من بين 180 دولة، بعدما كانت في المرتبة 108 سنة 2016، وحصلت على تصنيف منخفض بحصولها على درجة 3.3 من أصل 10 في مؤشر الفساد. ويبدو أن الجزائر مستمرة في تحقيق نفس النتائج منذ عام 2003، ما يعني أن الأجهزة المكلفة بمحاربة الفساد لم تكن لها الفعالية الكافية لأجل محاصرة بؤر الفساد.

لذا أوصت الدراسة بضرورة أن تسعى الجزائر إلى تفعيل مكافحة ظاهرة الفساد المالي بشتى أشكاله، إذا ما أريد لها أن تحافظ على استقرارها الاقتصادي، وتؤمن الموارد المالية اللازمة لانعاش الخزينة العمومية.

الإحالات والمراجع:

- 1 أحمد سلامي، العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تطبيقية للفترة (1970-2013)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 17/ جوان 2015، ص56.
- 2 كريفر مراد و بريري محمد أمين، دور وأهمية نظام الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي بالإشارة لحالة الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، السادس الثاني 2017، ص60.
- 3 سلام صبحي، الفساد الإداري والمالي كظاهرة وأساليب علاجها، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص11.
- 4 كتوش عاشور وفورين حاج قويدر، الفساد الإداري والمالي في القطاع المالي والمصرفي الجزائري وأساليب مكافحته، المؤتمر الدولي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري - جامعة قاصدي مرياح - ورقلة، يومي 11 و 12 مارس 2008، ص2.
- 5 بن رجم محمد خميسي وحليمي حكيم، الفساد المالي والإداري: مدخل لظاهرة غسيل الأموال و انتشارها، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري، 06-07 ماي 2012، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص5.
- 6 هاشم الشمري وإيثار الفتلي، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان - الأردن، 2011، ص66.

- 7 حاحة عبد العلي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد المالي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون أعمال، جمعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص ص 28-29.
- 8 كريفر مراد ويريري محمد أمين، دور وأهمية نظام الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي بالإشارة لحالة الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، السداسي الثاني، 2017، ص 56.
- 9 بلال خلف السكارنة، الفساد الإداري، ط1، دار وائل للنشر، عمان. الأردن، 2011، ص24.
- 10 روابح عبد الباقي، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية. غير منشورة، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2006/2005، ص116.
- 11 نغماري سفيان، الإطار الفلسفي والتنظيمي للفساد الإداري والمالي، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرةالجزائر، يومي 06 و07 ماي2012، ص ص98.
- 12 نبيلة موسى، الجزائر ثالث دولة إفريقية متضررة من تهريب الأموال، جريدة المستقبل العربي، الجزائر، العدد 306، 2013/01/07، ص3.
- 13 نغماري سفيان، مرجع سبق ذكره، ص9.
- 14 حمدي عبد العظيم، عولمة الفساد وفساد العولمة، ط1، دار الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص76.
- 15 محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص265.
- 16 غازي حسين عناية، النظام الضريبي في الفكر المالي الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص342.
- 17 أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، ط8، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص147.
- 18 دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، (رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية. غير منشورة، جامعة الجزائر)، الجزائر، 2006/2005، ص381.
- 19 التقرير يعتمد على ثلاثة مؤشرات ترتبط بعدد التسديدات الضريبية؛ الوقت اللازم للاستجابة للشؤون الضريبية ومعدل الضريبة وسرعة تسديدها.
- 20 جريدة الخبر الجزائرية، الجزائر تتذلل تقرير البنك الدولي في التسديد الضريبي، [على الخط]، <http://www.elkhabar.com/ar/economie/236684.html>
- 21 كتوش عاشور وفورين حاج قويدر، مرجع سبق ذكره، ص8.
- 22 جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2010، ص235.
- 23 سوزي عدلي ناشد، ظاهرة التهريب الضريبي الدولي وآثارها على اقتصاديات الدول النامية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص ص19.
- 24 محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص ص266-265.
- 25 الملاذات الضريبية هي أقطار جزئية أو دول ذات تشريع ضريبي رخو متسامح أو بدون أصل. إحدى خصائصها المشتركة، الاستقبال غير المحدود والمغفل لرؤوس الأموال. وقد أصبحت الملاذات الضريبية مواطن مفضلة للتهرب الضريبي، وغسيل الأموال القذرة وتهريبها. (نقلا عن: عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان. الأردن، 2011، ص ص207-205).
- 26 عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، المرجع السابق، ص227.
- 27 أحمد بن سعد الخطابي الحربي، التمويل الأجنبي وموقف الإسلام منه، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي. غير منشورة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1993، ص192.
- 28 ناصر يوسف، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة: دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص ص216-217. نقلا عن بلعيد عبد السلام (وزير الصناعة والطاقة 1965-1979).
- 29 بولمان محمد، منخلات في القانون، ط1، المطبعة و الوراقة الوطنية، مراكش، 2000، ص ص60-87.
- 30 بلال خلف السكارنة، مرجع سبق ذكره، ص ص66-67.
- 31 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2010، الولايات المتحدة الأمريكية، 2010، ص169.
- 32 وضاح نجيب رجب، مرجع سبق ذكره، ص68.
- 33 أعمر بجايوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص132.
- 34 بلال خلف السكارنة، مرجع سبق ذكره، ص57؛ 69 و330.
- 35 Transparency International, Corruption Perceptions Index, <http://www.transparency.org/country#DZA>
- 36 طارق الحاج، المالية العامة، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص ص85-86.

³⁷ خالد عبد العظيم أبو غابة، حسنى محمد جاد الرب، الإتفاق العام ومدى دور الدولة في الرقابة عليه، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص137.

³⁸ جهاد سعيد خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص235.

³⁹ عيد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، مرجع سبق ذكره، ص80.

⁴⁰ بن داود إبراهيم، الرقابة المالية على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010، ص24 وص66.

⁴¹ بن داود إبراهيم، المرجع السابق، ص ص68.67.